IFLA Strategic Programme
Preservation and
Conservation (PAC)

مكتبة قطر الوطنية
Qatar National Library

Himaya – حماية

مشروع عملي مقترح من مسؤولي المكتبات لدعم جهود مكافحة الاتجار والتداول غير المشروع للتراث الوثائقي[1] في منطقة الشرق الأوسط[2] وشمال أفريقيا والبلدان المجاورة[3]

الإطار الزمني: سوف تبدأ المرحلة الأولى من هذا المشروع في الفترة 2020 - 2022

جهة التنسيق: مكتبة قطر الوطنية بوصفها مركزًا إقليميًا للاتحاد الدولي لجمعيات ومؤسسات المكتبات (الإفلا) يُعنى بصيانة مواد المكتبات والمحافظة عليها في المنطقة العربية والشرق الأوسط.
تواصل معنا: (باللغة الإنكليزية) ستيفان إيبيغ sipert@qnl.qa و (باللغة العربية) مكسيم نصره mnasra@qnl.qa

السياق

ظلّت المنطقة العربية والشرق الأوسط لقرون عديدة بوتقةً تنصهر فيها شتى الحضارات التي أفرزت العديد من الآثار الرائعة بما لها من قيم تاريخية وروحية وجمالية، ناهيك عن مدى الفخر والاعتزاز بأصحابها وحماتها.

وعلى مدار سنوات عديدة نشطت حركة الاتجار وتهريب المقتنيات التراثية من المكتبات ودور المحفوظات. وقد تفاقمت هذه الظاهرة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وإقليم غرب أفريقيا وأفريقيا الوسطى[4]، بسبب ما عانته المنطقة من تفشي الصراعات وانعدام الأمن (وخاصة في تشاد والعراق وليبيا ومالي والنيجر وسوريا والسودان واليمن[5]). وفضلاً عن ذلك، ربما يرتبط الاتجار بوجود الجماعات الإجرامية والإرهابية التي تتخذ منه وسيلةً لزيادة الدخل وغسيل الأموال.

وقد أولت المنظمات الدولية المتعددة المعنية بمكافحة تهريب المقتنيات الثمينة عنايةً بالغة لقضية التداول غير المشروع للقطع الفنية والأثرية. غير أن التراث الوثائقي لم يحظَ بالعناية اللائقة حتى الآن، رغم أنه أكثر عرضةً للخطر لأنه لم ينل نصيبه من الحماية في التشريعات الوطنية، إضافةً إلى سهولة تهريبه.

علاوة على ذلك، هناك مجموعة من الخصوصيات في طرق التعامل مع المحفوظات والكتب والمخطوطات مقارنةً بغيرها من الممتلكات الثقافية، وينبغي إفراد هذه الخصوصيات بنقاشٍ مستقل.

في هذا السياق، استعرض السيد ستيفان إيبيغ، مدير مركز الإفلا الإقليمي ومدير إدارة صيانة مواد المكتبة والمحافظة عليها بمكتبة قطر الوطنية، أبرز التحديات والإشكالات في هذا الصدد، وذلك خلال الاجتماع السنوي للجنة تطبيق القانون بمنظمة الجمارك العالمية.[6]

---

[1] غالبية هذا التراث وثائق محفوظة وكتب ومخطوطات.
[2] يُشار إليها مجتمعةً في الإنجليزية بالاختصار MENA.
[3] وهي في الغالب منطقة غرب أفريقيا وأفريقيا الوسطى، لكن لا تقتصر عليها.
[4] هناك قلق بالغ في إقليم غرب أفريقيا وأفريقيا الوسطى حيال الاتجار بالمخطوطات والكتب الإسلامية نظرًا لوجود الكثير منها في هذه البلدان.
[5] رغم أن تشاد ومالي والنيجر لا تنتمي إلى بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلا أنها مشاركة في هذا المشروع لما لديها من عدد هائل من المخطوطات الإسلامية فضلاً عن علاقتها الوثيقة ببلاد المغرب العربي.
[6] استعرض اجتماع لجنة تطبيق القانون بمنظمة الجمارك العالمية عددًا من القضايا من بينها الاتجار غير المشروع بالمواد الثقافية.

وبعد هذا اللقاء واستعراض النجاح الذي حققه المؤتمر الذي عقد في الدوحة في ديسمبر 2019[7]، اتُخذ قرارٌ بالتنسيق مع الاتحاد الدولي لجمعيات ومؤسسات المكتبات (الإفلا) بضرورة تركيز أنشطة مركز "الإفلا" الإقليمي لصيانة مواد المكتبات والمحافظة عليها في المنطقة العربية والشرق الأوسط التابع لمكتبة قطر الوطنية على حماية التراث الوثائقي في ضوء هذه التحديات.

الأهداف

سوف تعقد مكتبة قطر الوطنية ومركز "الإفلا" الإقليمي لصيانة مواد المكتبات والمحافظة عليها في المنطقة العربية والشرق الأوسط عددًا من الشراكات واتفاقيات التعاون مع منظمات عدة لمواجهة الاتجار بالمخطوطات والكتب والمحفوظات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

ومن بين الأهداف المهمة للمشروع إيجاد مشاركة قوية في حماية التراث الوثائقي بالتعاون مع أكبر عدد ممكن من المنظمات الدولية والإقليمية لمواجهة الإتجار والتهريب.

وتتلخص المنهجية المتبعة في تحديد جميع الأنشطة التي يمكن لأمناء المكتبات ومسؤوليها المشاركة فيها (على النحو المبين أدناه) بهدف مشاركتها مع كل الشركاء المحتملين واتخاذ قرار بشأن خطة العمل التفصيلية للفترة من 2020 حتى 2022.[8]

وسوف تكون الأولوية لمشاريع التمويل المشترك، مع الاستفادة من جميع الخبرات والمساعدة الفنية والعملية التي تقدمها أي منظمة شريكة في التمويل.

الشركاء المحتملون المتوقع التواصل معهم (هذه القائمة غير حصرية)

الشركاء الفعليون (المشاركة المرتقبة في مشروع أو أكثر؛ يتم تأكيدها في الشهور القادمة)

- اللجنة الوطنية القطرية للتربية والثقافة والعلوم
- اتحاد الإفلا[9]
- منظمة الجمارك العالمية[10]
- الإنتربول
- المعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص
- السفارة الفرنسية في دولة قطر (ممثلةً لعدد من المنظمات الفرنسية)

المنظمات الحكومية الدولية

- اليونسكو[11]؛ مجلس التعاون الخليجي[12]، والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (الألكسو)، والمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (الإيسيسكو)، والمركز الدولي لدراسة صون وترميم الممتلكات الثقافية، وجامعة الدول العربية، وغيرها.

المنظمات الوطنية الفاعلة

- أقسام الشرطة المحلية المسؤولة عن مكافحة الاتجار في المواد الثقافية
- إدارات الجمارك المحلية

الوزارات

- وزارات الثقافة
- وزارات العدل
- الجهات التشريعية والوزارات المعنية بإنفاذ القانون

المنظمات المهنية والأهلية

7 نظّمت مكتبة قطر الوطنية واليونسكو مؤتمر بعنوان "دعم الحفاظ على التراث الوثائقي في المنطقة العربية" في مقر مكتبة قطر الوطنية وذلك في إطار مشروع مشترك موّلته المكتبة.

8 سوف يتم تشكيل لجنة توجيهية تضم ممثلين للشركاء الرئيسيين بهدف إدارة المشروع والمساعدة في تحديد التوجه الاستراتيجي.

9 بالنسبة للاتحاد الدولي لجمعيات ومؤسسات المكتبات (الإفلا)، يتعين إشراك قطاعات متعددة تابعة له: الكتب النادرة، ومكتبات البرلمانات (لما تحظى به من قوة ضغط)، ومجموعة المكتبات الوطنية، وقطاع الصون والحفظ...

10 تم تأجيل الفعالية والدورة التدريبية الخاصة بمسؤولي الجمارك في البلدان العربية التي كان مقررًا لها الانعقاد في أبريل 2020 في دولة قطر بسبب أزمة وباء فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19).

11 نوقشت قضية التراث الوثائقي في الدورة الرابعة للجنة الفرعية التابعة لاجتماع الدول الأطراف في الاتفاقية الخاصة بالوسائل التي تستخدم لحظر ومنع استيراد وتصدير ونقل ملكية الممتلكات الثقافية بطرق غير مشروعة، في عام 2016 http://www.unesco.org/new/fileadmin/MULTIMEDIA/HQ/CLT/pdf/DocheritageFinal_eng.pdf

12 الاختصار GCC يراد به مجلس التعاون الخليجي

- المجلس الدولي للمحفوظات[13]، مجموعة الخبراء لمكافحة الاتجار والسرقة والتلاعب (EGATTT)، هيئة المخطوطات الإسلامية[14]، الرابطة الدولية لباعة الكتب التراثية[15]، المجلس الدولي للمتاحف، وغيرها.

دور المزادات، والموانئ الحرة
خبراء آخرون

- المحامون من ذوي الخبرات في هذا المجال، والاستشاريون، والأكاديميون ممن تتناول أبحاثهم هذا المجال، وغيرهم.

المنجزات المقترحة (للمناقشة مع الشركاء المحتملين)

1. اللقاءات المهنية وتوثيق التعاون المتبادل

1-1 اجتماع لإطلاق مشروع حماية في الدوحة[16]

يتم توجيه الدعوة للشركاء الرئيسيين المحتملين، ويتم التركيز على عقد لقاءات عصف ذهني لتبادل الآراء حول نتائج المشروع.
لقاءات وندوات متعددة أثناء فترة تنفيذ المشروع في أماكن مختلفة.

2-1 عرض مشروع حماية في الفعاليات الدولية المختلفة:

- مؤتمر الإفلا العالمي للمكتبات والمعلومات
- مؤتمر المجلس الدولي للمحفوظات (أبو ظبي، أكتوبر 2020)
- مؤتمر الرابطة الدولية لباعة الكتب الأثرية (أمستردام، سبتمبر 2020)

3-1 الندوة الدولية/المؤتمر الدولي حول "تداول التحف الأثرية واستردادها"
يجمع هذا الحدث الأكاديميين والباحثين والمهنيين العاملين في هذا الحقل لبحث الأفكار والممارسات ذات الصلة (من المقرر انعقاده في الدوحة سنة 2021).

2. وضع السياسات وبناء القدرات وتطوير الأدوات الإلكترونية المساعِدة

1-2 دراسة القوانين والقواعد الحالية المعمول بها في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
سوف نجري دراسة مسحية لجميع القوانين واللوائح المعمول بها في كل بلد من بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا[17] بهدف تحديد مواطن الضعف فيما يتعلق بحماية التراث الوثائقي[18]. واستنادًا إلى هذه الدراسة المسحية سوف نحدد عشر نقاط أساسية لمتابعتها بانتظام وننشر ملخص لأهم نتائج المسح بعدد من اللغات. وسوف يكون هذا بمثابة لوحة معلومات يمكن من خلالها لأمناء المكتبات حول العالم ممن يحتاجون في عملهم إلى معرفة هذه اللوائح الاطلاع على آخر المستجدات.

2-2 الضغط على الوزارات والجهات التشريعية لتحسين القوانين واللوائح المعنية بحماية التراث الوثائقي وتداوله، في الحقيقة لا تنص قوانين حماية القطع الأثرية على الرعاية اللازمة للكتب والمخطوطات (وبالتالي فهي لا تحظى بحماية كافية). ومن الممكن أن تكون المكتبات، وخاصة المكتبات الوطنية في كل بلد من البلدان، مناصرًا قويًا للمطالبة بتعزيز القوانين في هذا الصدد. ويتضمن هذا تشجيع بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وكذلك إقليم غرب أفريقيا وأفريقيا الوسطى، على الالتزام باتفاقية سنة 1995 للمعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص.[19]

[13] تعدّ المحفوظات جزءًا من هذا الاتجار. والمجلس الدولي للمحفوظات على علم بهذه المشكلة؛ فقد أُنشئت مجموعة الخبراء لمكافحة الاتجار والسرقة والتلاعب، وحظي المجلس الدولي للمحفوظات بدور فاعل في المؤتمر الدبلوماسي للمعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص سنة 1995

[14] (TIMA) هيئة المخطوطات الإسلامية

[15] (ILAB) الرابطة الدولية لباعة الكتب التراثية

[16] على مدار يومين. يتم تحديد الموعد بعد انتهاء أزمة فيروس كورونا المستجد.

[17] يمكن توسعة النطاق ليشمل إقليم غرب أفريقيا وأفريقيا الوسطى

[18] يشمل هذا مسح لعمليات الحجز والاسترداد في كل بلد

[19] اتفاقية المعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص حول القطع الثقافية المسروقة أو المصدّرة بطريقة غير مشروعة (روما، 24 يونيو 1995)

3-2 موقع إلكتروني به جميع الأدوات اللازمة لأمناء المكتبات

يمكن أن يشتمل الموقع الإلكتروني على القواعد المنظِّمة للتداول والاستيراد في جميع البلدان، بما في ذلك تلك التي تقع خارج منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وهذا الأمر بالغ الأهمية، إذ تختلف عمليات حجز القطع الأثرية والتنبيهات من بلد لآخر، كما يختلف نطاق سلطة إدارة الجمارك وأقسام الشرطة باختلاف البلدان. وسوف يتم تحديث الموقع الإلكتروني بانتظام تماشيًا مع ما يستجد من لوائح. كما سيتم تحديد إجراءات العناية الواجبة (التي يجري العمل بها عند الحصول على مقتنيات جديدة) بالتفصيل (ويمكن أن يتم هذا عبر الأدوات الإلكترونية أو الضوابط الإرشادية المطبوعة لأمناء المكتبات والمحفوظات).

4-2 تشجيع المكتبات والمحفوظات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على تحديث قاعدة بيانات الإنتربول الخاصة بقطع التراث الوثائقي.

العمل على تشجيع أمناء المكتبات والمحفوظات على إبلاغ الشرطة بأي سرقات تحدث لديهم، مع مراعاة أن قاعدة بيانات الإنتربول الخاصة بالأعمال الفنية المسروقة التي يشرف عليها فريق مراقبة تابع لمجلس الأمن هي أداة أساسية في مكافحة الاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية، وأن قرار مجلس الأمن رقم 2347 لسنة 2017 يدعو جميع الدول إلى استخدام قاعدة بيانات الإنتربول للأعمال الفنية المسروقة[20] والإسهام فيها.

وهذا من شأنه أن يعزز مكافحة الاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية، والتعامل مع مسألة تمويل الإرهابيين والجماعات الإجرامية المنظّمة المتورطة في هذا النشاط.

5-2 دعم الأدوات الموجودة (مثل وكالة الانتربول والوكالات الاخرى) حتى يتسنى تحديد مكان مسروقات التراث الثقافي.

6-2 وضع سجل يبيّن تاريخ الاتجار بالقطع الأثرية بدايةً من العصور القديمة حتى وقتنا الحالي.

يشتمل هذا السجل على جميع القضايا والحالات ذات الصلة، وعلى بيان الموارد البيليوغرافية الخاصة بها. والهدف من هذا الأمر إظهار دور أمناء المكتبات في تقديم الدعم للمسؤولين. كذلك يمكن للعديد من المنظمات استخدام هذه الأداة لاتخاذ الحيطة والحذر تجاه الحالات المماثلة، فضلاً عن كونها أداة لإثبات أهمية هذه الظاهرة على مدار القرون الماضية.

3. ورش عمل تدريبية (شخصية وإلكترونية، باللغة الإنجليزية والعربية) وتعزيز الوعي المهني

1-3 ضوابط إرشادية وأدوات إلكترونية لمساعدة مسؤولي الجمارك والشرطة في التعرف على المخطوطات المكتوبة بالخطوط العربية[21].

سوف تسهم في توفير قوالب ونماذج يسهل من خلالها التمييز بين أنواع المخطوطات والكتب. وهذا أمر بالغ الأهمية للعاملين في المواقع الحساسة، إذ يحتاجون إلى أدوات سريعة ووسائل معينة بسيطة تساعدهم في اتخاذ القرار.

2-3 مساعدة المنظمات المعنية وجهات إنفاذ القانون (مثل منظمة الجمارك العالمية والإنتربول والمعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص) عبر الدورات الإلكترونية مثلاً من خلال توفير الترجمة العربية وتطوير برامج تدريبية معينة للتراث الوثائقي.

3-3 توفير دورات تدريبية إلكترونية وخدمات تعليم إلكتروني لأمناء المكتبات (ويمكن أن يشمل تدريب المدربين).

4-3 دورات تدريبية فورية عبر البلدان المختلفة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لأمناء المكتبات ودور المحفوظات، سوف يتيح هذا الأمر الفرصة لعقد لقاءات مع فرق العمل التابعة للجمارك والشرطة ممن يتعين اشتراكها في هذه المشروعات منذ البداية، علاوة على المساعدة في بناء شبكات تعاون محلية وإقليمية.

5-3 إعداد قوائم بحسب الأنواع للقطع التراثية الوثائقية الأكثر عرضة للاتجار والتهريب [22].

يمكن للجمهور استعراض هذه القوائم المعرضة للخطر بعد توضيح الغرض منها. لا شك أن قضية التراث الوثائقي محددة جدًا (وهي أقل تنوعًا من الأعمال الفنية والأثرية) وربما يتطلب الأمر تعديل مفهوم القوائم الحمراء بما يناسبها. ويعد التعاون مع اتحادات الناشرين ودور المزادات أفضل وسيلة لإنجاز هذا الأمر.

---

[20] من خلال إرسال هذه المعلومات للإنتربول، يمكن التوصل إلى موقع المسروقات واستعادتها.

[21] لكن دون أن يقتصر ذلك على المكتوب بالخط العربي، إذ يوجد في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وثائق مكتوبة بالعبرية والسريانية وغير ذلك.

[22] استنادًا إلى نموذج القوائم الحمراء الذي أعدّه المجلس الدولي للمتاحف.

4. مشاركة الخدمات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا[23]

4-1 تحديد المختبرات التي تتوافر بها قدرات البحث الجنائي وتعزيز التعاون وإمكانية الوصول
على سبيل المثال تحظى مكتبة قطر الوطنية بمختبر علمي على أعلى مستوى يمكنه تقديم المساعدة لإدارات الجمارك والشرطة والعدل في احتياجات البحث الجنائي (الهويات المزيفة، التأريخ، وأنواع التحليل الأخرى).

4-2 تحديد أفضل الخبراء في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ممن يمكنهم تقديم يد العون لإدارات الجمارك والشرطة والعدل في مهمة الكشف عن التراث الوثائقي.
لا شك أن جميع هذه الإدارات التي تتصدر الصفوف الأمامية في مكافحة الاتجار في المواد الثقافية تحتاج إلى قائمة بالخبراء ووسائل الاتصال الفورية أو الطارئة. وهذا أمر لازم في مكافحة الاتجار، خاصةً بالمخطوطات المكتوبة بالخط العربي أو العثماني أو الفارسي[24] (والمساعدة في تحديد الأصيل من المزيف، أو تحديد التاريخ أو تقديم أي معلومات حول المنشأ المحتمل). ومن الضروري ألا يكون هؤلاء الخبراء منخرطين بشكل أو بآخر في هذه السوق. كذلك يمكن توقع إجراء عملية فرز وتصنيف. [25]

5. خطوات وإجراءات مستهدفة لزيادة فهم شبكات الاتجار وسبل مواجهتها

5-1 تكوين فهم أفضل لشبكات الاتجار.
يتعين علينا معرفة المزيد حول شبكات الاتجار بما في ذلك مسارات الحركة، والبلدان الوسيطة التي يجري تخزين الأشياء فيها، علاوة على الوجهات الأخيرة ونحو ذلك. وهذا أمر ضروري نظرًا لاختلاف القنوات في حالة التراث الوثائقي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وكذلك إقليم غرب أفريقيا وأفريقيا الوسطى. ويمكن إصدار "ورقة بيضاء" في هذا الصدد.

5-2 دعم وضع إجراءات أفضل لفهرسة ووصف التراث الوثائقي
بدون وجود توصيف أفضل للفهارس يستحيل الوصول إلى العناصر المطلوبة والمطالبة بها. لذا، يتعين على أمناء المكتبات ومسؤولي التراث الوثائقي إدراك هذا التحدي وأهميته البالغة في سعيهم لمكافحة الاتجار غير المشروع. ولا شك أن إعداد أرقام فهرسة وسجل يبيّن أسماء الملاّك هو جزء مهم في عملية الفهرسة الصحيحة.

5-3 إجراء دراسات حول المنطق وراء هذه السرقات وعملية الاتجار (خاصة فيما يتعلق بالكتب والمحفوظات)
وتعدّ هذه الدراسات السلوكية مهمة لفهم الخصوم بشكل أفضل.

6. نظام الاستخبارات والمسح المعلوماتي الاستراتيجي

6-1 متابعة قوائم المبيعات وشبكات التواصل الاجتماعي وإنشاء نظام تنبيه
إجراء بحث منهجي على شبكات التواصل الاجتماعي للوصول إلى العناصر الحساسة في المبيعات ذات الصلة (دليل بائعي الكتب، دور المزادات، المبيعات الإلكترونية، إلخ) وتحديد إجراءات مناسبة للتعرف الفوري مثل وضع قوائم بالعناصر المسروقة أو المصدّرة بطريقة غير مشروعة.[26] وهذا من شأنه أن يسلط الأضواء على عملية بيع العناصر الحساسة ويعرقل إتمام البيع دون اتخاذ إجراءات العناية الواجبة.

يمكن لهذا الأمر أن يكون فرصة للوصول إلى نظام متقدم لمراقبة شبكات التواصل الاجتماعي بهدف تعقب المفقودات وتحديد شبكات الاتجار وعروض المبيعات، والتعرف على صفقات البيع المشبوهة. وهو أمر ممكن من الناحية التقنية ولا بدّ من الشروع فيه بالتعاون مع إدارات الشرطة: ويمكن أن يتولى أمناء المكتبات ودور المحفوظات مهمة التنبيه إلا أن العملية القانونية والإجراءات التصحيحية تقع على عاتق الشرطة.

6-2 مراقبة شبكات الويب والتواصل الاجتماعي للوقوف على أي معلومات تتعلق بالاتجار غير المشروع بالمخطوطات الإسلامية والقضايا القانونية والاسترداد.
ويجب تنظيم جميع هذه المعلومات والتعليق عليها وتوفيرها عبر شبكات التواصل الاجتماعي وعلى الموقع الإلكتروني للمشروع.

---

[23] يمكن توسعة النطاق ليشمل إقليم غرب أفريقيا وأفريقيا الوسطى.

[24] لكن دون أن يقتصر ذلك على المكتوب بالخط العربي، إذ توجد في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وثائق مكتوبة بالعبرية والسريانية وغير ذلك.

[25] يتعين اختيار الهيئة المسؤولة عن التحقق من هذا الفرز والتصنيف بعناية بالغة في إطار عملية منضبطة.

[26] يمكن إجراء هذا الأمر في جزء محدد من الموقع الإلكتروني للمشروع (مع وضع روابط "للاشتباه" بالأشياء المعروضة للبيع)

7. التعاون المتبادل مع المنظمات الأخرى

7-1 التعاون والتواصل المستمر مع المنظمات المهنية الأخرى المعنية بمجال التراث (مثل الفنون، والآثار، ونحو ذلك) فمن الضروري تبادل المعلومات ومقارنة الشبكات وقنوات التداول ومسارات الحركة.

7-2 التعاون مع وكالات إنفاذ القانون الدولي لبيان خطر الاتجار بالتراث وأنه عنصر واحد في عدة جرائم وينبغي توظيف القصص الواقعية للتراث المنهوب والجرائم المتعلقة به - لإظهار أن الاتجار مشكلة أعمّ من غيرها من المشكلات التي تقتصر على نواحي فردية (الإرهاب، الاتجار بالبشر، السلاح، وغير ذلك).

8. حملات التوعية والانتشار[27]

8-1 إعداد مقاطع فيديو بغرض التوعية
يمكن عرض هذه المقاطع على شاشات ضخمة في نقاط التفتيش الجمركي المختلفة مثل المطارات ومحطات القطار والموانئ.

8-2 التعاون مع الشركاء والمؤسسات المماثلة (مثل المكتبات والمتاحف المحلية) لتنظيم حملات توعية عالمية. ويمكن أن يشمل هذا:

- تصميم شعار لتحالف عالمي
- مواد دعائية (مثل التقويم السنوي) موضح بها القطع التراثية المسروقة والمستردة
- حملات إعلامية على شاشات التلفزيون وعبر الإذاعة والصحف تبرز أهمية هذه القضية

8-3 التعاون مع وكالات الإنتاج الإعلامي والتلفزيوني
لتشجيعهم على إنتاج محتوى إبداعي وأفلام وثائقية تلفزيونية ومسلسلات حول مكافحة الاتجار بالقطع التاريخية، وعادة ما تلقى هذه النوعية من البرامج إقبالاً من الجماهير.

9. تواصلوا معنا

للمزيد من المعلومات، خاصة إذا كنت من إحدى الدول التي يغطيها هذا المشروع نرجو عدم التردد في التواصل مع:

الموقع الإلكتروني: https://www.qnl.qa/ar/library-services/conservation-and-preservation-services
البريد الإلكتروني: qnlpac@qnl.qa

السيد ستيفان إيبيغ
مدير مركز الإفلا الإقليمي لصيانة مواد المكتبات والمحافظة عليها، مكتبة قطر الوطنية
هاتف: 8147 4454 974+
موبايل: 4161 6697 974+
ص.ب: 5825، الدوحة – قطر
البريد الإلكتروني: sipert@qnl.qa

للتواصل باللغة العربية:
المهندس مكسيم نصره
المنسق العام لمركز الإفلا الإقليمي لصيانة مواد المكتبات والمحافظة عليها، مكتبة قطر الوطنية
هاتف: 6337 4454 974+
موبايل: 0088 6663 974+
ص.ب: 5825، الدوحة – قطر
البريد الإلكتروني: mnasra@qnl.qa

[27] لا شك أن التعاون الوثيق مع اليونسكو يعود بفائدة كبيرة نظرًا لأن بعض مكاتب اليونسكو الإقليمية أو المحلية لديها خطط عمل ومشروعات جاهزة في هذا الشأن. ويمكن أن يتم هذا الأمر في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وكذلك على مستوى العالم لأن التراث الوثائقي الخاص بهذه المنطقة متداول أينما وجد المشترون.